http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2174) السنة الثامنة - الثلاثاء (28) حزيران 2011

الشارع منزعج من خصومة الدعوة والعراقية

عراقيون خائفون من خلافات الساسة: الأمن على وشك الانهيار

متابعة/ المدى

حذر محللون سياسيون ومواطنون من إمكانية ان تساهم الخلافات بين ائتلاف العراقية وحزب الدعوة، في نسف العملية السياسية بالكامل وإرجاع البلاد الى دوامة العنف الدموي، وفيما دعا محلل رئيس الجمهورية الى التدخل لكي لا ينجم عن الأزمة تدخل خارجي، اتهم محلل آخر الادارة الأمريكية بالوقوف على التل والتفرج على ما يجري لأسباب تتعلق بمصلحتها.

ويرى المحلل السياسي حسين الشمري، ان "الأزمة المتفاقمة بين الفريقين السياسيين (العراقية ودولة القانون) قد تساهم بإحداث عنف دموي ينعكس على الشارع العراقي"، محذرا "القوى السياسية المتخاصمة من مغبة ذلك".

وكانت الخلافات بين ائتلافي العراقية بزعامة إياد علاوي ودولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، قد تفاقمت على خلفية التظاهرات التي شهدتها ساحة التحرير في بغداد والتي تشابك فيها متظاهرون طالبوا بانهاء الفساد وحل الحكومة الحالية "لفشلها في ادارة البلاد"، وبين آخرين قدموا من محافظة كربلاء وطالبوا بإعدام مرتكبي جريمة عرس الدجيل و"محاسبة السياسيين الذين يقفون وراءهم"، وهو أمر اعتبرته العراقية خطيرا يؤجج العنف ويعيد العراق إلى أجواء عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

ويقول الشمري ان "الأزمة وصلت الى مديات مخيفة ويمكن ان تكون مناسبة لتدخل خارجي بشكل مكثف وعليه فان مستقبل البلاد بسببها مفتوح على كافة الاحتمالات بما في ذلك نسف العملية السياسية برمتها".

ويعبر الشمري عن خشيته من ان "يتحول العراق وشعبه حطبا لخلافات سياسية لا ناقة له فيها ولا جمل"، داعيا "رئيس الجمهورية جلال طالباني الى التدخل الفوري والجريء ومحاولة تهدئة الاحتقان المتصاعد بشكل دراماتيكي".

وتشهد البلاد أزمة سياسية منذ أكثر من سنة وشهرين على خلفية عدم الثقة بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية التي تطالب بالاسراع في تطبيق كامل بنود اتفاقية اربيل بما فيها توزيع الحقائب الأمنية وتأسيس المجلس الوطني للسياسات واتخاذ القرار بصورة مشتركة في اطار حكومة الشراكة الوطنية، فيما يدعو ائتلاف دولة القانون الى استئناف المباحثات لتقريب وجهات النظر والتوصل الى حلول للخلافات.

ويبين الشمري ان "طالباني مدعو للحفاظ على بنود الدستور الذي اقره الشعب والتداول السلمي للسلطة بصفته رئيسا للجمهورية" مبينا انه "لا يمكن الاستمرار بحالة التفرج واللامبالاة التي تظهرها اغلب القوى العراقية تجاه الأزمة"، محذرا القوى العراقية من "إمكانية استفادة الآخرين من خلافاتهم وبما يضر بمصلحة البلاد".

فيما يصف الكاتب والمحلل السياسي عقيل الموسوي، الأزمة المستمرة بأنها نتيجة للخلافات على المناصب الحكومية وليس لبناء الوطن ومستقبله حصة فيها، متهما الإدارة الأمريكية بالوقوف على التل والتفرج على ما يجري في العراق "لأسباب تصب في مصلحتها".

ويقول الموسوي ان "الولايات المتحدة الأمريكية بأمس الحاجة لتجديد بقائها في العراق وبالتالي فهي تحاول الاستفادة من الاحتقان الجاري وبالتالي الترويج لأهمية عدم ترك العراق نتيجة العنف والأوضاع الأمنية غير المستقرة فيه".

ويضيف ان "الإدارة الأمريكية هي المسؤولة الأولى عن كل مايجري في البلاد من خلافات بشأن السلطة كونها هي التي ساهمت بصنع العملية السياسية في العراق على أساس طائفي وعرقي".

وأردف الموسوي، قائلا ان "كل ما يجري في العراق هو صراع إرادات لجهات خارجية تمثله أطراف داخلية والجميع له مصالح وحسابات خاصة به"، مشيرا الى ان "مستقبل العراق في ظل وجود مثل هذه الأوضاع هو مستقبل مخيف ومظلم".

وعبر الموسوي عن مخاوفه من "إمكانية اللعب على ورقه الطائفية مجددا من قبل السياسيين وبالتالي إشراك الشارع العراقي في الخلافات الدائرة".

وكان زعيم القائمة العراقية إياد علاوي قد شن هجوما لاذعا على رئيس الوزراء نوري المالكي، معتبرا أنه حصل على دعم من إيران للبقاء في رئاسة الوزراء ووصف عناصر بحزب الدعوة الذي يقوده المالكي بأنهم "خفافيش ظلام"، محذرا من سياسة "تكميم الأفواه والدكتاتورية الجديدة"، فيما أعلن حزب الدعوة الإسلامية عن رفع دعوى قضائية ضد علاوي لاتهامه قادة الحزب وأعضاءه بـ"تهم كاذبة".

مواطنون رأوا ان الخلاف بين علاوي والمالكي وصل الى مراحل صعبة، ويمكن ان يساهم بتدمير مستقبل البلاد متهمين شخصيات سياسية نافذة في الفريقين بإحداث الخلاف وتأجيجه لمصالح خاصة.

وقال الموظف الحكومي صباح توفيق ان الخلاف "لو انحصر بين علاوي والمالكي لتمكنا من حسمه بشكل سريع، الا ان ثمة شخصيات في الفريقين هم الذين يؤججون الخلافات وينفخون في النار كلما وصل الحوار الى مديات جيدة".

وأضاف: "للأسف الشديد لم يتمكن الطرفان من ضبط إيقاعات حرب التصريحات الساخنة في كلتا القائمتين، وبالتالي فقد تحقق ماتريده جهات كانت تنتظر الاستفادة من هذا الوضع المتأزم".

لكن المحامي ياسر حسن، يرى ان "المشكلة تكمن في ان الأطراف العراقية تخضع لإملاءات خارجية، وقد لا يلبي أي تقارب سياسي بين الأطراف المختلفة تطلعات من يقف وراء تلك الاملاءات وأهدافها".

وأضاف أن "غياب الثقة بين الأطراف السياسية ومحاولة كل منها تحقيق مكاسب سياسية على حساب غيره هو الذي افشل كل الوساطات واللجان التفاوضية التي شكلت في وقت سابق بين العراقية ودولة القانون"، مبينا أن العراقيين "مدعوون للضغط على القوى السياسية لإنهاء خلافاتها وتجنيب البلاد أزمات جديدة قد تساهم بتدمير كل مابني خلال السنوات الثمانية الماضية".

وشدد حسن على "اقامة دولة المؤسسات"، معتبرا أنه "لا يمكن ان يبقى الفرد العراقي بمنأى عما تشهده البلاد من تطورات خطيرة ولابد ان يمارس الضغط لتصحيح الأوضاع".

بينما تتهم الطالبة الجامعية بلقيس علي، من تسميهم "سياسيو الصدفة" بمحاولة إعادة البلاد الى "العصور القديمة"، معتبرة ان الشعب العراقي "يدفع الثمن نتيجة هذه السياسة الخطرة وتصفية الحسابات".

وقالت ان "كل القوى السياسية تريد ان تخرج بمكاسب سياسية لصالحها أكثر من غيرها والخطير ان الجميع يدعي أنه على صواب دون ان يعلموا بأنهم يساهمون بتدمير البلاد والعباد على حد سواء".

وتعتقد الطالبة الجامعية ان "الولايات المتحدة الأمريكية هي المستفيد الوحيد من هذه الخلافات بتحقيق أهدافها التي غزت من اجلها العراق، وهي تدمير كل مقدراته ومؤسساته الاقتصادية والعسكرية وتحويله الى دولة فاشلة تعمها الفوضى".

وخلصت الى القول ان "اغلب القوى السياسية اثبت بالدليل القاطع عدم أهليتها لأدارة دفة الحكم في العراق والمساهمة بنقل العراقيين الى شاطئ الأمان"، داعية السياسيين الى "حصر خلافاتهم فيما بينهم وعدم نقلها الى الشارع لخطورتها على المواطن ومصلحة الوطن".

وتدور خلافات بين القائمة العراقية والتحالف الوطني حول بعض بنود اتفاقية أربيل ومنها مسودة قانون مجلس السياسات الإستراتيجية العليا، ومن أهم هذه الخلافات آلية اختيار رئيس المجلس، إذ تطالب القائمة العراقية أن تكون آلية الاختيار في مجلس النواب الأمر الذي يرفضه التحالف الوطني ويطالب أن تكون في داخل المجلس الوطني للسياسات نفسه، مع تحديد الصفة التي يتمتع فيها الشخص الذي يترأس المجلس وصلاحياته، الى جانب وجود خلافات حول تسمية الوزراء الأمنيين، حيث أعلنت القائمة العراقية رفضها للتصويت على مرشحي رئيس الوزراء نوري المالكي للوزارات الأمنية.

اجتماعات سرية بين قادة الكتل لحسم الامر

انطلاق مفاوضات عراقية أمريكية: البقاء بعد ٢٠١١ بصيغ بديلة

متابعة/ المدى

قالت مصادر صحفية ان مفاوضات تجري بين الكتل السياسية من جهة وبينها وبين الجانب الامريكي من جهة ثانية تتناول امكانية بقاء القوات الامريكية بعد عام (٢٠١١) او ايجاد صيغ جديدة لبقاء هذه القوات.

واكد مصدر سياسي مطلع ان "اجتماعات سرية تجري بين الكتل السياسية لمناقشة بقاء القوات الامريكية في البلاد من عدمها بعد عام (٢٠١١).

ولفت الى ان "اجتماعات اخرى تجري بين عدد من الكتل السياسية والجانب الامريكي تتناول التحديات التي تواجه العراق بعد الانسحاب الامريكي من العراق".

واوضح ان "المفاوضات تتركز حول امكانية ابقاء جزء قليل من القوات الامريكية لا يتعدى لعب دور التدريب والدعم للقوات الامنية العراقية".

ولفت الى ان "هذه الاجتماعات في حال خرجت باتفاقات نهائية ستعرض على الحكومة ومن ثم على البرلمان لاقرارها"، مشيرا الى ان "البرلمان هو الذي يمتلك القرار النهائي في بقاء القوات الامريكية في العراق من عدمها".

وتنص الاتفاقية الامنية الموقعة بين بغداد وواشنطن عام (٢٠٠٨) على انسحاب القوات الامريكية من العراق على مرحلتين الاولى انسحابها من المدن منتصف عام (٢٠٠٩) وتم تنفيذه بالكامل والثاني يتضمن الانسحاب النهائي من البلاد نهاية عام (٢٠١١).

وعزا معنيون ومراقبون الخلافات والمواقف تجاه مستقبل بقاء القوات الأمريكية إلى التصعيد الأمني الذي شهدته العديد من المدن والمحافظات في العراق، وضعف قدرات المؤسسة الأمنية، فضلا عن الصراعات السياسية.

وقال قاسم حسن، وهو ضابط سابق إن "كل من يعتقد بان الأمريكيين يريدون تأسيس جيش عراقي نظامي مسلح بشكل جيد وله قدره على مواجهة الأخطار الخارجية فانه واهم ولا يعرف كيف يقرأ الواقع السياسي"، مبينا أن "ذلك يتقاطع والمشروع الأمريكي الذي جاءت من اجله الجيوش الى العراق".

وأوضح حسن أن "تدمير البنية العسكرية للجيش العراقي وإنهاك قواه بشكل نهائي يعد في مقدمه الأهداف التي يريدها أعداء العراق"، معتبرا أن "ذلك جزء من نوايا دول الإقليم التي تفكر بمصالحها المستقبلية قبل ان تفكر بمصالح العراق وشعبه".

وعن الحلول التي يمكن أن يركن إليه العراقيون، يقول الضابط في الجيش العراقي "الحل يكمن في أن يتولى عراقيون مخلصون بعيدون عن المحاصصة البغيضة ولا هم من وزراء الصدفة، مسؤولية بناء القدرات الأمنية للمؤسسة الأمنية من جديد والاعتماد على حلفاء لها باع في هذا المجال"، وأردف "كي نكون واقعيين ولا نسرف في الخيال كثيرا فان المؤسسة الأمنية الحالية غير قادرة على حماية العراقيين من الأخطار وستبقى كذلك طالما هي مؤسسة غير مستقلة ومستقبل البلاد مجهول بعد خروج الأمريكيين المزعوم".

"خذوا العراق ودعونا نعيش بسلام"، بهذه العبارة علق الضابط المتقاعد في الجيش العراقي حسن البياتي على موضوع مستقبل العراق وآفاقه الأمنية المطروح للمناقشة على إحدى صفحات موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك.

البياتي الذي قال انه أفنى عمره في خدمة العراق يلقي باللائمة على الخلافات الدائرة بين القوى السياسية العراقية بشان التمديد لبقاء القوات الأمريكية في العراق بموجب الاتفاقية الأمنية الموقعة بين البلدين، معتقدا بان "التدهور الأمني الذي تشهده بعض المدن العراقية سبب الخلاف حول هذا الموضوع".

ويحمل الضابط السابق "الطبقة السياسية مسؤولية ما يجري في البلاد من أحداث أمنية"، وأوضح أن "السياسيين باتوا يعرفون كيف يتعاملون مع الأوضاع الأمنية وفق مصالحهم الخاصة"، لافتا إلى أن "شرائح عديدة من المجتمع العراقي تبدي مخاوفها من إمكانية أن يشهد الملف الأمني تراجعا خطيرا لاسيما في الأيام القادمة بعد اشتداد التنافس على موضوع الوزارات الأمنية".

من جانبه اعتبر المحلل السياسي إسامة الحسني أن الخلاف حول إمكانية تمديد بقاء القوات الأمريكية "وصراع ما يعرف بالإرادات هو اصل الخلاف الحاصل في الواقع العراقي"، وقال إن "المشكلة الحقيقية تكمن في ان المواطن البريء هو من يدفع فاتورة تصفية الحسابات هذه".

وأضاف الحسني "اعتقد عدم تمكن القوى العراقية من الاتفاق حول تسمية الوزراء الأمنيين هو جزء من مخطط يراد منه الوصول بالبلاد والعباد الى هذه الحالة الأمنية المتدهورة"، وزاد "لم نلمس من السياسيين أي حرص على مستقبل هذه البلاد، بل أن الحرص والتنافس السياسي ينحصر فيما يحصل عليه المتنافسون من مكاسب سياسية لهم ولأحزابهم، والسبب في هذه التنافس هو غياب الوطنية في أجندات اغلب الطبقات السياسية".

وأوضح الحسني "انا كمراقب لما يجري في العراق من تداعيات أمنية وسياسية لم اعد امتلك بارقه أمل في إمكانية تحسن ظروف البلاد خلال المراحل القادمة، لعدم وجود قيادات سياسية حريصة على مستقبل البلاد"، لافتا إلى أن الفترة المنصرمة "لم تعكس طبقة سياسية تتمكن من قيادة العراق نحو الاستقرار".

وتسود خلافات منذ نحو أربعة أشهر حول المرشحين للحقائب الأمنية التي ما تزال شاغرة وخاصة حقيبتي وزارتي الداخلية والدفاع، إذ أن الأولى من حصة التحالف الوطني والثانية من حصة ائتلاف العراقية بشرط منحها لمستقلين، لكن كل طرف يرفض مرشحي الطرف الآخر.

وشهدت بعض مناطق العراق مؤخرا تدهورا امنيا ملحوظا، لاسيما تفاقم ظاهرة الاغتيالات باستخدام أسلحة كاتمة للصوت، والتي تستهدف في الغالب كبار ضباط ومنتسبي الجيش والشرطة، إضافة إلى الموظفين الحكوميين، رغم الانتشار الكثيف لقوى الأمن، وكثرة نقاط التفتيش والدوريات، فيما يقترب موعد انسحاب الجيش الأمريكي من العراق المقرر نهاية العام الجاري وفقا للاستراتيجية الموقعة بين بغداد وواشنطن.

ويشير المحلل السياسي حاتم العابدي إلى أهمية أن يكون المواطن "مطلعا على ما يجري بشان مستقبل العراق لاسيما الأمني منه"، وقال "ليس عيبا أن نقول بان بلادنا مازالت بحاجة لحماية خارجية، فهو أفضل من استمرار حالات العنف الدموي".

وبحسب العابدي فإن" بقاء هذا الوضع الأمني مترديا كما هو عليه الآن سيفقد المواطن ثقته بالمؤسسة السياسية وحرصها الذي يجب ان يكون في سلم أولوياتها"، وخلص بالقول إن "المجاميع المسلحة تستفيد من حالات الإخفاق التي تظهر في عمل الأجهزة الأمنية، إضافة الى الخلاف السياسي بما يكثف من هجماتها ضد الآمنين".

الدفاع: ملف دمج الصحوات يحسم نهاية العام

متابعة/ المدى

أعلن قائد القوات البرية في وزارة الدفاع العراقية عن حسم ملف الصحوات نهاية العام الجاري عبر دمجها بالمؤسسات الأمنية والمدنية، مؤكداً أن قتلى وجرحى الصحوات سيعاملون كأقرانهم في الأجهزة الأمنية.

وقال الفريق الركن علي غيدان على هامش زيارة قام بها إلى مبنى مجلس محافظة ديالى ولقائه عدداً من أعضاء مجلس المحافظة إن "ملف الصحوات سيحسم نهاية العام الجاري بعد أن يتم دمجها في إطار تدريجي منظم في المؤسسات الأمنية"، لافتاً إلى أنه "تم تحديد ٢٠٪ من الصحوات لهذا الغرض فيما سيتم دمج النسبة المتبقية في المؤسسات المدنية".

وأكد غيدان أن "قتلى وجرحى الصحوات سيعاملون كأقرانهم من منتسبي الأجهزة الأمنية سواء الشرطة أو الجيش وسيتم منحهم الحقوق وفقاً للقانون".

وكان مسؤول قوات الصحوات في محافظة ديالى خالد اللهيبي كشف في حديث لـ"السومرية نيوز"، السبت الماضي، أن الحكومة المركزية باشرت دمج ١٥٠٠ من عناصر الصحوات في محافظة ديالى بصفوف الأجهزة الأمنية من الشرطة والجيش العراقي ضمن وجبات متعددة.

ويبلغ إجمالي عدد الصحوات في محافظة ديالى ٧٨٢٠ عنصراً موزعين في عموم الوحدات الإدارية، إلا أن الجزء الأكبر منهم متواجد داخل مدينة بعقوبة وضواحيها.

وكانت اللجنة الأمنية في مجلس محافظة ديالى قد حذرت، الأحد، من خطورة ترك الصحوات مواقعهم بعد دمجهم بالأجهزة الأمنية، داعية إلى إبقاء تلك القوات في مواقعها الحالية حتى تحقيق الاستقرار الأمني مع تأمين كافة حقوقهم القانونية.

يذكر أن الحكومة المركزية أعلنت قبل نحو عامين عن خطة منظمة لدمج ٢٠٪ من قوات الصحوات في صفوف الأجهزة الأمنية، فيما سيتم ضم ٨٠٪ المتبقي إلى أجهزة الحكومة المدنية إلا أن العملية تأخرت لأسباب تتعلق بأهمية تواجد الصحوات داخل المناطق السكنية لمنع حدوث أية خروق أمنية.

وكان البنتاجون اكد أن المسار البطيء الذي ينتهجه العراق في إيجاد وظائف لآلاف المسلحين في الصحوات قد يقوض المكاسب الأمنية في الوقت الذي يستعد فيه الجيش الأمريكي لسحب القوات المقاتلة من البلاد.

وقال البنتاجون في تقرير للكونجرس: "حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي لن تفي على الأرجح بأهدافها لدمج الجماعات التي تعرف لدى المسؤولين العسكريين الأمريكيين باسم "أبناء العراق" ضمن قوات الأمن العراقية والعمالة المدنية".

وأضاف التقرير الذي جاء في ٧١ صفحة بعنوان "قياس الاستقرار والأمن في العراق": "إن المسار البطيء للدمج يمكن أن يهدد ثقة السنة في الحكومة العراقية وإذا لم يتم تعديله فإنه قد يقوض التقدم الأمني".

ويضم "أبناء العراق" نحو ٨٨ ألفا من الذين يسمون أنفسهم مجالس الصحوة، والكثير منهم من المسلحين السابقين الذين حاربوا القوات الأمريكية والعراقية بعد عام ٢٠٠٣ لكنهم غيروا ولاءهم بعد ذلك وانضموا إلى قوات الاحتلال الأمريكية ضد مسلحي تنظيم القاعدة في العراق.

وقال البنتاجون إن العلاقات توترت بين مجالس الصحوة وحكومة بغداد بسبب مشكلات تتعلق بالوظائف والاعتقال المستمر لزعماء الصحوة للاشتباه في ارتكابهم أنشطة مسلحة.

وبحسب المراقبين فإن تعامل بغداد مع مجالس الصحوة يمثل اختبارًا مهمًا لمستقبل المصالحة الوطنية في العراق.

ويقول تقرير البنتاجون إن حكومة المالكي تنوي دمج ٢٠ في المئة من أعضاء مجالس الصحوة الذين يقدر عددهم بنحو ٨٨٣٨٣ شخصًا ضمن قوات الأمن العراقية ونقل الباقين إلى وظائف مدنية بالحكومة والقطاع الخاص.